الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز الجمهورية العربية السورية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز قُطري - الجمهورية العربية السورية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري

الجمهورية العربية السورية

©iStock-Adrian Wojcik

ملخص

تستند المنظومة القانونية في الجمهورية العربية السورية إلى القوانين العثماني والفرنسي والإسلامي. والجمهورية العربية السورية دولة قانون مدني لها دستور، وتتعامل المحاكم الدينية مع بعض جوانب الأحوال الشخصية.

المنافسة

- أصدرت الجمهورية العربية السورية تشريعات تتعلق بالمنافسة، لا سيما خلال العقد الماضي، وأبرزها **القانون رقم 7 لعام 2008** بشأن المنافسة ومنع الاحتكار؛
- نتيجة لذلك، أنشأت الجمهورية العربية السورية أيضاً الهيئة العامة للمنافسة **ومنع الاحتكار ضمن وزارة الاقتصاد مباشرة**، ما يؤدي إلى تلاشي استقلالية هذه الهيئة؛
- رغم وجود تشريعات، ما تزال هناك ثغرات في **وضوح واتساق تعاريف الموضوعات والمصطلحات**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضعت الجمهورية العربية السورية المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 **لتشجيع الاستثمار**، وقامت منذ ذلك الحين بتعديل وتحديث اللوائح التنظيمية. علاوة على ذلك، **المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011**، قانون الشركات، مؤشر آخر على التقدم المحرز في هذا الصدد؛
- بذلك، تمتلك الجمهورية العربية السورية نظاماً متطوراً لتشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر، يشمل **التشريعات وعمليات الإنفاذ والمؤسسات** المخولة بالموافقة على **الاستثمارات الأجنبية** وتقييمها وإدارتها؛
- تفرض الجمهورية العربية السورية قيوداً على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات، لا سيما في الميدان **العسكري/الأمني**. غير أن هناك على ما يبدو **دلائل** تشير إلى أنها ستتساهل في اتخاذ هذه التدابير **تلبية لاحتياجاتها الإنمائية في فترة ما بعد النزاع**.

مكافحة الفساد

- لدى الجمهورية العربية السورية تشريعان يتعلقان **بمعالجة الفساد: المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2012** بشأن **معاقبة الجرائم الاقتصادية والنقدية، المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005** بشأن **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**؛
- شكلت الجمهورية العربية السورية هيئة لمكافحة الفساد، إلا أن تنفيذ سياساتها **يتفاوت** بتفاوت **الاعتبارات السياسية واعتبارات الدولة**.

حماية المستهلك

- وضعت الجمهورية العربية السورية قانونين يتعلقان بحماية المستهلك: **القانون رقم 2 لعام 2008 والقانون رقم 14 لعام 2015**؛
- ونتيجة لهذا القانون، أُنشئت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تتمتع **بالخصائص التشريعية اللازمة لدعم الإنفاذ**؛
- مع ذلك، ما تزال هناك ثغرات هائلة في **تنفيذ وإنفاذ القانون** بسبب **الافتقار إلى الوعي والتدريب** لدى المسؤولين الحكوميين والمجتمع ككل فيما يتعلق **بحقوق حماية المستهلك**.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية — متوسط
- قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار — متوسط
- الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة — متوسط
- ممارسات إنفاذ المنافسة — متطوّر
- اتفاقات التجارة الدولية — ضعيف
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم — متوسط
- اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات — قوي
- حماية العمال — متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

- اللوائح التنظيمية المصرفية — متطوّر
- سياسات الاقتصاد الكلي — متطوّر
- الإطار التنظيمي للاستثمار — متوسط
- خطط التحفيز — ابتدائي
- المعاهدات الثنائية — قوي

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

ابتدائي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	متوسط
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	ضعيف
الميزنة والإنفاق العام	متوسط
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف جداً
معايير المشتريات العامة	متطوّر

حماية المستهلك

متطوّر

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	متطوّر
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	متطوّر
الترويج للاستهلاك المستدام	ابتدائي

الفئات الفرعية

قوي جداً ● قوي ● متطوّر ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المنافسة

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	ابتدائي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	ابتدائي
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	متطوّر
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	متطوّر

الاستثمار الأجنبي المباشر

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية)	قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	ابتدائي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	متطوّر
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	متوسط
الإعفاءات	ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متطوّر
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

21-00166